

جورج واشنطن والديمقراطية الأمريكية

إذا ذكر الأمريكي اسم واشنطن ارتسمت في ذهنه صورة أعظم الأمريكيين في شرف الغاية واستقامة السلوك . وعاصمة الولايات المتحدة تتسمى بهذا الاسم تقديراً للزعيم العظيم الذي حقق الاستقلال لوطنه وعبّد الطريق لكي يسير الشعب الأمريكي عليه نحو الديمقراطية .

وقد وُلد جورج واشنطن في ١٧٣٢ في أسرة إنجليزية الأصل كانت قد هاجرت إلى القارة الجديدة في ١٦٥٧ . ولم يحصل الصبي على تعليم مدرسي راق . ولم تكن الجامعات وقتئذ منتشرة بين المهاجرين . والتحق منذ أن بلغ الشباب بعمل كاسب هو مسح الأرض للورد فيرفاكس . وكان هذا اللورد يملك نحو ستة ملايين فدان أي أكبر من الأرض المزروعة في القطر المصري كله . وهذا القدر من الأرض يدلنا على أن « الدنيا الجديدة » كانت جديدة بالفعل تنادى من يشترها وتكشف عن كنوزها للقادمين إليها من المهاجرين الأوربيين . وكان سكانها الأصليون الأمرنديون في طور بدائي من الحضارة يعجزون عن استثمار الأرض . فكان المهاجرون يطاردونهم نحو الغرب ، ويستعمرون الأرض بالزراعة . ومارس واشنطن مساحة الأرض وعرف الأمرنديين وأدرك من الأبعاد الجغرافية الشاسعة لهذا الوطن الجديد عظمة المستقبل الذي ينتظر الأمريكيين . وكانت أمريكا في ذلك الوقت موضوع النزاع بين فرنسا وبريطانيا كل منهما تحاول اغتصاب ما تملكه الأخرى أو السبق إلى الأرض البكر واحتلالها . وكان التصادم بين الدولتين لا ينقطع . واختير واشنطن لمحاربة الفرنسيين على رأس كتيبة من المهاجرين . وبقي يقاتل إلى أن تم الصلح بين الدولتين في ١٧٦٢ . ثم قام النزاع بين المهاجرين وبين الحكومة البريطانية بشأن فرض الضرائب هل هو من حق الإنجليز أم من حق الأمريكيين في ١٧٧٦ . وكان واشنطن القائد الأعلى للقوات الأمريكية . وفي ٤ يولييه من تلك السنة أعلن استقلال

الولايات المتحدة ، وهو العيد الذي يحتفل به الشعب الأمريكي كل عام . واستمرت الحرب عدة سنوات انتهت بالصلح الذي عقد في باريس في سنة ١٧٨٣ وهو الصلح الذي اعترفت فيه بريطانيا باستقلال الولايات المتحدة . وهنا تبدو لنا شخصية واشنطن على أجلها وأسطها . فإن هذا الرجل الذي أصبح الجمهور يحبه بل يعبده لم يُزَهِ بالنصر ولم يعتر بمقامه بل عاد إلى مزرعته فلاحاً يدرس كتب الزراعة ويزرع الأرض متروياً عن الناس ما كفاً على فلاحه الأرض ، كأنه لم يكتب بيده ويحقق بسيفه وثيقة الاستقلال لأمته .

وفي ١٧٨٩ حين انتهت الولايات الثلاث عشرة من وضع الدستور الاتحادي لحكومتها استدعى من مزرعته لكي يكون الرئيس الأول لهذه الجمهورية الجديدة . وهنا نجد في مذكراته اليومية التي كان يكتبها بالمزرعة في اليوم الذي غادرها فيه هذه الكلمات التالية : « ١٦ مارس . ودعت المزرعة وودعت حياتي الخاصة وهنأتني المتزلية . وغادرت كل ذلك إلى نيويورك بنفس مثقلة بإحساسات من القلق والألم لا تستطيع الألفاظ أن تعبر عنها . وكلني رغبة في أن أخدم وطني وأبني نداءه ، ولكن مع ضعف الأمل في أني سأحقق ما ينتظر مني » . وقضى واشنطن مدة الرئاسة ثم أعيد انتخابه مرة ثانية . وكان يعاني متاعب كثيرة . فإن الحكومة الأمريكية كانت في طفولتها ليس لها سند من سوابق الماضي ولا قوة من خطط المستقبل . وكان هاملتون وجيفرسون يتراوحيان الرأي العام ويهيئ كل منهما خيرة خاصة للمستقبل . فكان هاملتون - يطلب إيجاد دولة عامة يرأسها ملك أو رئيس ينتخب مدة حياته مع أقل ما يمكن من السلطة لكل من الولايات . وكان يطلب تأييد الشراء والمال والبنوك والصناعة ، في حين كان جيفرسون الذي عاش في فرنسا أيام فولتير وديدرو وروسو يطلب حماية الفقراء وبعض الاستقلال للولايات . وكان جيفرسون يتكلم كأنه ميرابو في الثورة الفرنسية . ومن كلماته :

« إن طغيان المشتريين الآن وفي المستقبل لسنوات عدة قادمة سيبقي أعظم الأخطار الماثلة أمامنا . ثم سينشأ بعد ذلك طغيان القوة التنفيذية . ولكن هذا الخطر سيكون في مستقبل أبعد » .

ومات واشنطن في ١٧٩٩ بعد أن استمر الدستور والإدارة في أنحاء البلاد والحياة العامة لأي إنسان تخفى كثيراً من أخلاقه لأنه يضطر إلى أن يتزيا بزنها .

ولكن النزاع الذي قام بين واشنطن وجيفرسون يدل على أنه كان يتزعج إلى الحكم الجمهوري راضياً بما فيه من حرية واسعة للأفراد . وكان بعيداً عن التهور ، يحب أن يرى مقاليد الحكم في أيدي المتعلمين دون الغوغاء . والأغلب أنه كان يعبر في هذا عن رأى القادة والساسة المستنيرين الذين كانت تتنازعهم عاطفتان إحداهما تلك المثليات العالية التي كانت تستهدفها الثورة الفرنسية ، والأخرى ذلك الخوف من الشطط الذي وقعت فيه .

أما حياته الخاصة فتدل عليها معيشته في مزرعته ، فإنه كان يأنف من البذخ والآبهة . وكان يضبط نفسه ويلتزم مقياساً عالياً من الأخلاق . فإنه بعد أن خطب خطيبته التي تزوجها بعد ذلك أرسل خطاباً إلى مسز فيرفاكس يخبرها فيه أنه كان يحبها ، ولكن شرفه منعه من أن يبوح لها بهذا الحب وهي متروجة . وقبل وفاته بسنة وكان عمره وقتئذ ٦٦ عاماً أرسل إليها خطاباً قال فيه : « إن جميع الحوادث التي مرت بي لم تستطع أن تنزع من رأسي تلك اللحظات السعيدة — وهي أسعد ما في حياتي — التي استمتعت بها في رفقتك » .

ومع أن الشعب كان ينوي انتخابه للرياسة للمرة الثالثة فإنه أصر على الرفض . وإلى واشنطن تعزى إلى حد ما كراهة الأمريكيين للاشتباك في المشكلات السياسية العالمية ورغبتهم في تنظيم بيتهم قبل كل شيء . ويجب أن نذكر أن الأمريكيين في عصره كانوا يجدون أوروبا منكوبة بالمطامع والخلافات وشهوات الفتح والامتلاك .

وكانوا أمة صغيرة ناشئة يرسمون مثلياتهم عن الحرية والإخاء والتسامح ويحسون أنهم بناء المستقبل فيجب أن يتوقوا كل ما وقعت فيه أوروبا . وقصارى ما كانوا يطمحون إليه أن يجدوا الوسائل ميسرة للتجارة العالمية الحرة . وما دمنّا في سياق الحديث عن الرئيس الأول للولايات المتحدة فإنه يحسن أن نذكر شيئاً عن وظائف الرياسة كما نص عليها الدستور الذي اشترك واشنطن في دمجها . فالرئيس يتعاون مع مجلسين : أحدهما مجلس الشيوخ الذي يمثل الولايات بحساب شيخين لكل ولاية بصرف النظر عن عدد سكانها ، فهو الآن مثلاً ٩٦ عضواً يمثلون ٤٨ ولاية . ويبقى الشيخ ست سنوات ، ويغير ثلث الأعضاء كل سنتين . أما مجلس النواب فينتخب أعضاؤه بحسب السكان لمدة سنتين . وليس للرئيس الحق في أن يقدم مشروعاً للبرلمان ، ولكن له أن يرسل الرسائل للتنبيه

والإنذار بشأن المشروعات التي يحتاج إليها الشعب . وعند ما يدرس البرلمان مشروعاً ويقدمه للرئيس لكي يصير قانوناً يمكن الرئيس رفضه في مدى عشرة أيام . ووكيل الرئيس الذي ينتخب معه يرأس مجلس الشيوخ ، وهو حلقة الاتصال بين الرئيس والبرلمان . وللرئيس الحق في اختيار وزرائه . ولكن ليس لهؤلاء الوزراء أن يدخلوا أحد المجلسين ويناقشوا الأعضاء في أى مشروع . على أن مجلس الشيوخ يجب أن يحصل الرئيس على موافقته عند تعيين كبار الموظفين في السفارات والمحكمة العليا وغيرها . وإعلان الحرب من حق البرلمان وحده . ولكن خطة الرئيس قد تؤدي بالطبع إلى حال الحرب دون أن يكون للبرلمان قوة على منع ذلك . وكل معاهدة تحتاج إلى موافقة ثلثي الأعضاء في مجلس الشيوخ . فإذا كانت المعاهدة تنطوي على التزامات مالية فلا بد عندئذ من موافقة مجلس النواب أيضاً .

وهناك ما يسمى « المحكمة العليا » وهي مؤلفة من تسعة قضاة يختارهم الرئيس بموافقة مجلس الشيوخ ، ولا يجوز عزلهم . وهذه المحكمة تفصل في كل نزاع ينشأ بين إحدى الولايات وبين الحكومة المركزية ، ونستطيع أن تحكم بإلغاء أى قانون يخالف الدستور .



الأمم الديمقراطية كثيرة ، ولكل منها لونها الخاص في النزعات الديمقراطية . ومن الحسن أن نعرف في مصر هذه الألوان كي نقارنها بنظائرنا عندنا فنعرف موقفنا أو مرتبتنا بين الأمم .

والولايات المتحدة هي أكبر الأمم الديمقراطية مساحة وأكثرها ثراءً ، حتى لتكاد نيويورك تكون العاصمة التجارية للعالم ، كما تكاد واشنطن تكون العاصمة السياسية له . وقد تقبّل العالم « النقط الأربع عشرة » التي أذاعها الرئيس ولسون في الحرب الكبرى الأولى ، كما تقبل الحريات الأربع وميثاق الأطلسنطي اللذين أذاعهما الرئيس روزفلت كما لو كان كل من هذين الرئيسين يمتاز بمزية عالمية خاصة تتجاوز حدود وطنه . ومرجع هذا أن العالم يحس أن الولايات المتحدة الأمريكية تتبوأ مركز الزعامة والقيادة للأمم الديمقراطية . ومن هنا يجب أن نعرف شيئاً عن الديمقراطية الأمريكية .

يعود النظام الديمقراطي في الولايات المتحدة إلى سنة ١٧٧٦ حين أعلن الثأرون الأمريكيون استقلالهم وانفصلهم عن الإمبراطورية البريطانية . ونصوا في وثيقة الاستقلال على ما يلي :

« نحن نؤمن بهذه الحقائق البديهية : وهي أن جميع الناس قد خلقوا متساوين وأن خالقهم منحهم جميعاً حقوقاً لا يملكون التزول عنها . ومن هذه الحقوق الحياة والحرية وابتغاء السعادة . وأن الحكومات إنما تستمد سلطانها المشروع من رضا المحكومين . فإذا انتهت أية حكومة مهما يكن شكلها إلى محو هذه الحقوق فإن للشعب أن يغيرها أو أن يحوها ويقم مكانها حكومة تستند إلى هذه المبادئ وتنظم سلطانها على نحو يكفل للشعب سلامته وسعادته . هذه هي شهادة الميلاد للجمهورية الأمريكية . وهي تنص على حق الشعب في هدم الحكومة إذا اعتدت على حقوقه الأصلية . ثم نجد أبراهام لنكولن بعد ذلك بخمس وعشرين سنة أي سنة ١٨٦١ يؤيد هذا الرأي بقوله : « هذه البلاد ملك للشعب الذي يقطنها . وإذا ضاق هذا الشعب بأخطاء الحكومة القائمة فله أن يستعمل حقه الدستوري في تعديلها أو حقه الثوري في هدمها » .

فيجب أن نذكر عن نظام الحكم الديمقراطي أن للشعب الأمريكي حقين هما حق دستوري في تغيير الحكم ، وحق ثوري في هدم الحكم . وأمة تنشأ ولها مثل هذه الشهادة الميلادية يجب أن تعيش حرة . ولعله مما يفيد أن نذكر هنا أن دستور الولايات المتحدة ينص أيضاً على أنه لا يجوز للحكومة أن تنكر على أحد حق حمل السلاح ، كأن الذين وضعوا الدستور ذكروا أنه لا يمكن هدم الحكومة بلا سلاح . ولذلك يجب أن يهبأ الشعب بالسلاح ، حتى إذا شاء هدمها استطاع ذلك .

ومما يجب أن نستبصر به في تفهم الديمقراطية الأمريكية هذه الشروط التالية التي نستخرجها من دستور الولايات المتحدة ، وغايتها جميعاً صيانة حريات الشعب أزاء طغيان الحكومة :

١ - لا يجوز للبرلمان (الكونجرس) أن يسن قانوناً لاحتضان دين معين أو لمنع الممارسة الحرة لأي دين آخر .

٢ - ولا يجوز للبرلمان تحديد حرية الخطابة أو حرية الصحافة .

- ٣ - ولا يجوز له أن يسن قانوناً بشأن حق الشعب في الاجتماعات السامية وحقه في رفع العرائض إلى الحكومة لتصحيح أخطائها .
- ٤ - ولا يجوز للبرلمان منع الشعب من حمل السلاح .
- ٥ - ولا يجوز إيواء الجنود في المنازل إلا بعد رضا أصحابها مدة السلم . أما مدة الحرب فلا يجوز هذا إلا وفقاً لنظام ينص عليه قانون .
- ٦ - ولا يجوز انتهاك حرمان الأشخاص والمنازل والأوراق والممتلكات سواء أكان هذا الانتهاك بالتفتيش أم بالقبض غير المشروعين .
- ٧ - ولا يجوز اعتقال أحد لكي يجيب عن جنائية قتل أو أى جريمة شنيعة أخرى إلا بعد حكم من هيئة محلفين كبرى . . . ولا يجوز إجباره على أن يكون شاهداً على نفسه ، كما لا يجوز أن يحرم من حياته أو حريته أو ممتلكاته بغير الوسائل القانونية .
- ٨ - ولا يجوز للدولة الاستيلاء على الممتلكات الخاصة بدون التعويض العادل .
- ٩ - وفي جميع الإجراءات الخاصة بالمحاكمات الجنائية يكون للمتهم الحق في محاكمة علنية وعاجلة أمام هيئة محلفين نزيهين في الولاية والمركز اللذين وقعت فيهما الجريمة . . . وللمتهم الحق في إجبار الشهود الذين في مصلحته على الحضور كما له الحق في تعيين المحامين عنه .
- ١٠ - يجب ألا يفهم من تعدد بعض الحقوق في الدستور الإنكار لسائر الحقوق التي يملكها الشعب أو التصغير من شأنها .



ونحن حين نتحدث عن رؤساء الولايات المتحدة يجب أن نذكر هذه الشروط التي يستضيء بها كل رئيس كلما أقدم على مشروع كبير أو كلما أحس حيرة في اتجاهاته وخطته . فإنها شروط المجتمع الديمقراطي الذي يطلب من الدولة أن تخدم الفرد لأنها أنشئت من أجله ، ولم يخلق هو من أجل الدولة كما هو الرأي الشائع عند الحكومات الفاشية .

وقد رأس الولايات المتحدة منذ ميلادها إلى الآن عدد كبير من الرجال البارزين ، كل منهم يستحق أن يترجم حياته في كتاب . وبعضهم قد حقق

لنفسه شخصية عالمية . فنحن حين نذكر ولسون أو روزفلت لا ترسم صورة أحدهما في أذهاننا باعتباره الرئيس للولايات الأمريكية بل اعتباره الزعيم العالمي الذي يضع الترسيمات الجديدة لحياة مثل يستمتع بها جميع البشر في القارات الخمس . فإن كلا منهما قد قصد إلى غاية سامية هي إلغاء الحروب . فوضع الأول شروطه الأربعة عشر التي تمخضت عن عصبة الأمم ووضع الثاني — بالاشتراك مع رئيس الوزارة البريطانية — ميثاق الأطلنطي ثم الحريات الأربع .

هذا الروح العالمي هو ثمرة المذهب الديمقراطي الذي ينهض على احترام الإنسانية بصرف النظر عن السلالة أو اللون أو الشرق أو الغرب . وكما كانت أثينا ينبوع الديمقراطية للعالم في العصر القديم ، قد أصبحت واشنطن ينبوع الديمقراطية للعالم في عصرنا .

ولكي نفهم العوامل التي ولدت فيها الولايات المتحدة يجب أن نعرف رجلين هما هاملتون وجيفرسون . فقد قام صراع بين هذين الرجلين قبل وضع الدستور على المبادئ العامة التي ينبغي أن يبنى عليها . فقد كان عدد الولايات قبل الاستقلال ١٣ ولاية . وكانت كل منها حريصة على صيانة استقلالها . كما كانت هناك اتجاهات صناعية ومالية في المدن تخالف الاتجاه الزراعي في الريف . وكان على الشعب الأمريكي أن يختار نظام الحكم هل يجب أن يكون باستقلال الولايات كل منها يبقى حراً في سن قوانينه ، أم تندغم جميعها في دولة واحدة وتنزل كل ولاية عن استقلالها ؟

فكان هاملتون يدعو إلى حكومة مركزية قوية في واشنطن تخضع لها الولايات وتنزل عن استقلالها . وقد أنشأ لهذا السبب صحيفة « الاتحادى *The Federalist* » ودعا إلى مؤتمر سنة ١٧٨٧ على هذا الأساس . وكان يرى أن الرئيس يختاره البرلمان مدى حياته . وأنه ، أى الرئيس ، يعين الحكام للولايات . ولكن جيفرسون كان يقاوم هذا الرأي ، فيطلب أكبر قسط لاستقلال الولاية وأقل قسط من السلطة للحكومة المركزية . وانتهى المؤتمر إلى رأى جيفرسون ، وأصبحت سلطة الولاية غير محدودة إلا بالمقدار الذي نزلت عنه للحكومة المركزية في واشنطن . ولكن سلطة هذه الحكومة المركزية محدودة ومعينة بنصوص لا يمكن أن تتجاوزها . ونحن نجد الآن أن لكل ولاية حقها في سن القوانين الخاصة بها عن الزواج والطلاق ومعاقبة المجرمين

وقوانين الصناعة والمال . ولا يمكن حكومة واشنطن أن تتدخل إلا في الشؤون الاتحادية العامة التي نص عليها الدستور . وهنا نرى أن جيفرسون تغلب على هاملتون . ولكننا نرى انتصاراً لهاملتون على جيفرسون في ناحية أخرى ، هي توجيه الأمريكيين إلى الصناعة والتجارة بدلاً من القنوع بالزراعة . فقد كان جيفرسون يتخيل المستقبل الاقتصادي للشعب الأمريكي قائماً على الزراعة فقط . وكان يدعو إلى الهجرة نحو الغرب الذي كان لا يزال بكرراً حافلاً بالغابات لا يسكنه غير الأمريكيين أي السكان الحمر الأصليين . وكان يطلب حماية المزارع ، ولا يرى التاجر أو الصانع جديرين بالحماية . ولكن الشعب الأمريكي اعتنق مذهب هاملتون واتجه الاتجاه الصناعي التجاري الذي حقق للولايات المتحدة تفوقاً عالمياً لم تكن لتحقيقه لولاه . ومع أن الولايات المتحدة أمة عظيمة في عصرنا فإن الطوابع الاقتصادية والسياسية تجعلنا نشعر بأنها سوف تكون في المستقبل أعظم بكثير مما هي الآن فإنها تحوى أوسع مساحة من الأرض الخصبة ، إلى جنب كنوز لا تكاد تفتى من المعادن والفلزات . وقد نمت فيها ثقافة علمية تستغل هذه الموارد وتبنى بها حضارة مادية وروحية لم يعهد التاريخ مثلها في الماضي .

سلام موسى